بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى متى العمالة والانكسار للغرب المستعمر؟!

الخبر:

وقّع يوم الجمعة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، على إجازة ٤ قوانين، في خطوة نحو تحقيق مهام الفترة الانتقالية الواردة في المادة ٨ من الوثيقة الدستورية.

وأوضحت وزارة العدل في تعميم صحفي يوم الجمعة ٢٠٢٠/٧/١١م أن القوانين المجازة شملت قانون التعديلات المتنوعة (الحقوق والحريات الأساسية) لسنة ٢٠٢٠م وهو قانون معني بإجراء جزء من الإصلاحات الواردة في الوثيقة الدستورية حول حقوق الإنسان وحرياته كإنصاف حقوق المرأة والطفل عبر إلغاء عدد من المواد المتفرقة في بعض القوانين التي تحط من قدر وكرامة المرأة كتجريم ختان الإناث والإقرار بحق المرأة في اصطحاب أطفالها في حال السفر خارج السودان وغيرها من الحقوق. (راديو دبنقا ٢٠٢٠/٧/١١م)

التعليق:

للأسف الشديد أن هذه التغييرات والتعديلات التي يطل بها علينا الحكام ومؤسسات الدولة بين الفترة والأخرى ما هي إلا عبارة عن توصيات أو شروط من الخارج أو من المنظمات بالداخل التي تخدم من هم بالخارج. ففي أواخر عهد حكومة الإنقاذ جرت تعديلات عدة لبعض القوانين التي استمرت لعقود؛ منها (قانون النظام العام) والذي كان واضحاً أنه أحد الضغوط على الحكومة، وسبقه في العام ٢٠١٧م عقب زيارة جون سولفيان نائب وزير الخارجية الأمريكي والذي جمعوا له قيادات المجتمع المدني كما ألقى محاضرة في قاعة مسجد النيلين بجامعة القرآن الكريم لمجموعة من علماء النصارى وكذلك المسلمين، يحدثهم فيها عن الحريات الدينية وحقوق الإنسان، وبعد مغادرته مباشرة ظهرت الموجة حول إلغاء حد الردة باعتباره مقيداً لحرية الدين حسب زعم كبيرهم، كما بدأت بعد ذلك سلسلة الإغراءات والشروط حتى يرفع السودان من قائمة الارهاب.

وكذلك الحكومة الانتقالية منذ أن جاءت فهي تنفذ الشروط والمطلوبات الأمريكية، وكل مرة تطالعنا بتغييرات وتعديلات واستثناءات في الوثيقة الدستورية...

إذاً هذه التعديلات ما هي إلا شروط لإرضاء بعض الدول الاستعمارية على حساب التنازل عن السيادة وملكية القرار وعلى حساب الشرع الإسلامي، وهذا يؤكد حقيقة أن مفهوم الدولة الوطنية (الحديثة) ما هي إلا أداة ذليلة بيد الاستعمار يحركها كيفما شاء ويخضع بها الشعوب ويمرر عن طريقها كل سمومه الفكرية القاتلة حتى يصوغ ويشكل المجتمع كما يريد فيدمر النسيج المجتمعي، وبالتالي طالما أننا لم نسقط هذه الدويلة بمفهومها هذا ونقيم مكانها دولة الخلافة سنكون سليبي السيادة والإرادة، وفوق ذلك سيكون ديننا مقصياً من الحكم والسياسة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

المهندس أحمد جعفر